محاضرات قانون التجارة الدولية.

ماستر1 القانون الدولي العام.

المحاضرة 4 للأستاذة: **زنداقي سهيلة**

بعنوان:المنظمة العالمية للتجارة.

تعدّ المنظّمة الجهاز المسؤول عن الإشراف على تنفيذ جميع الإتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروجواي .

تعريفها:

يمكن تعريفها على أنها :"منظمة ذات صفة قانونية مستقلّة ،تمثّل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحتوي كافة الإتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروجواي التجارية متعدّدة الأطراف ،تختصّ بالإشراف على تجارة السلع و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية فضلا عن الإتفاقيات التي أبرمت في الجولات السابقة"

في تعريف آخر:"هي مؤسسة دولية مستقلّة من النّاحيتين المالية و الإدارية و غير خاضعة لمظلّة الأمم المتّحدة "

نشأت المنظّمة إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ليتشكّل ثالوث الإقتصاد العالمي الذي كان من المزمع التوصّل إليه في سنة 1947.

أهداف المنظّمة :

إنّ الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى الإتفاق بشأن إنشاء المنظمة هو تفاقم التوتر بين التكتّلات الإقتصادية الكبرى من بين أهدافها :

_ إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية بعقد إجتماعات وزارية كلّ سنتين ما يسمح للدول بطرح إنشغالاتها و للتفاوض حول الأمور المتعلّقة بالتجارة .

_ تحقيق التنمية الإقتصادية لجميع الدول الأعضاء خاصة الدول النامية التي يزيد عددها في المنظّمة عن 75% من مجموع الأعضاء من خلال مراعاة ظروفها الإقتصادية.

_ حلّ المنازعات بين الدول الأعضاء بغرض التقليل من النزاعات و التي كثيرا ما كانت عائقا أمام التجارة الدولية في عهد إتفاقية الجات.

_ تحقيق التسهيلات و الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء عن طريق إلزامها بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية.

_ تقوية الإقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود و تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية ليمكّن من زيادة الطلب على الموارد الإقتصادية و الإستغلال الأمثل ما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء بتعظيم الدخل العالمي و رفع مستويات المعيشة .

آلياتها :

_ إلغاء التمييز في العلاقات التجارية و إزالة الحواجز الجمركية .

_ الزيادة في الإنتاج و التجارة العالمية .

_ العمل على توفير البيئة العالمية المناسبة .

_ توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي.

مهام المنظمة :

تتحقق هذه الأهداف من خلال المهام التي يكون على المنظّمة أن تقوم بها :

_ التحرير التدريجي لتجارة الخدمات .

_ رفض كل الأشكال الحمائية خروجا عن نطاق اتفاقيات المنظّمة.

_ تسهيل و إدارة و تطبيق الإتفاقيات التجارية الناتجة عن جولة الأوروجواي أو أيّ إتفاقية جديدة يجري التفاوض عليها مستقبلا.

_ تقوم بتسيير الإتفاقيات الخاصة المتعلقة بالقطاعات الجديدة كالخدمات و جوانب الملكية الفكرية المتعلّقة بالتجارة .

_ تقديم المساعدات التقنية للبلدان النامية.

_ إدارة الإتفاقيات التجارية التي أبرمتها مع الدول الأعضاء.

_ الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الإتفاقيات التجارية الدولية .

_ التنسيق و التعاون مع المنظمات و المؤسسات الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي فيما يتعلق بصنع السياسات الإقتصادية على المستوى الدولي و إدارة شؤون الإقتصاد العالمي بجوانبه المختلفة المالية و النقدية و التجارية وإجراء المشاورات لتحديد شكل العلاقات المستقبلية .

مبادئ المنظمة :

هي تتبنّى نفس مبادئ اتفاقية الجات.

هيكل المنظمة: تنصّ م4 من اتفاقية انشاء المنظمة على ذلك.

المجلس العام: هناك من يراه بأنه بمثابة مجلس إدارة المنظمة ،يضم في عضويته كافة الدول الأعضاء يتولّى مسؤوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده ،يضع القواعد التنظيمية و اللوائح الإجرائية الخاصة بعمل اللجان المختلفة، يضع ترتيبات التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى التي تضطلع بمسؤوليات ذات طبيعة متداخلة و متصلة بعمل المنظمة .

ينعقد حسبما يكون ذلك مناسبا للإضطلاع بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية ،يعيّن لنفسه رئيسا،يضع قواعد إجراءاته حسبما تقتضي الضرورة .

هذه الآلية تعمل على مراجعة السياسات التجارية وفق المدد الزمنية المتفق عليها تتراوح بين عامين للدول المتقدمة إلى أربعة أعوام للدول النامية ،ستة أعوام للدول الأقل نموا .

يرجع التفاوت وفقا لطبيعة الظروف الإقتصادية للدول،مدى استقرارها و معدّلات تطورها ، ونظرا للطبيعة غير المستقرّة لإقتصاديات الدول النامية و الدول الأقل نموّا ،فتتاح فترة زمنية أطول للمراجعة لإتاحة الفرصة لإستقرار السياسات الجديدة التي تطبّقها الدول.

تنشأ كذلك ثلاث مجالس تحت الإشراف العام للمجلس العام تدعى المجالس النوعية :

_ مجلس لشؤون التجارة في السلع.

_ مجلس لشؤون التجارة في الخدمات.

_ مجلس لشؤون الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

تضطلع هذه المجالس بالمهام التي تعهد بها إليها الإتفاقيات الخاصة لكل منها.

تكون العضوية فيها مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء ،تجتمع حسب الضرورة للقيام بمهامها كما يحقّ لها أن تنشئ أجهزة فرعية حسب الضرورة ،يضع كل من هذه الأجهزة الفرعية قواعده و إجراءاته،تخضع لموافقة المجلس المشرف عليها.

اللجان:

ينشئ المؤتمر الوزاري لجنة للتجارة و التنمية ،لجنة لقيود ميزان المدفوعات ،لجنة للميزانية و المالية و الإدارة،تستند في القيام بمهامها بموجب الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف و بأيّ مهام إضافية يعهد بها المجلس العام ،له أن ينشئ لجانا إضافية .

جهاز تسوية المنازعات :

يعدّ أحد الأجهزة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية لتشمل كافة مجالات التجارة يصدر أحكاما ملزمة للأطراف المتنازعة من خلال هيئة محكّمين،يحق لأي طرف إستئناف قرار الهيئة إن كان هناك ما يستوجب ذلك.

الإدارة التنفيذية :

للمنظمة أمانة يرأسها مدير عام يعين من طرف المؤتمر الوزاري و يعتمد الأنظمة التي تحدد سلطاته و واجباته، شروط خدمته و فترة شغل المنصب.

يعين المدير العام أعضاء موظّفي الأمانة ،يحدد واجباتهم و شروط خدمتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المؤتمر الوزاري.تعد مسؤوليات المدير العام و مسؤوليات موظّفي الأمانة ذات طبيعة دولية بحتة إذ لا يجوز تلقيهم معلومات من أية حكومة أو أية جهة خارج المنظمة ولا يجوز لأعضاء المنظمة التأثير عليهم في أدائهم لواجباتهم .يقدّم المدير العام إلى لجنة الميزانية و المالية و الإدارة تقديرات ميزانية المنظمة السنوية و البيانات المالية السنوية، تتقدم بتوصيات بشأنها إلى المجلس العام كما تخضع تقديرات الميزانية لموافقته.

تقترح لجنة الميزانية و المالية و الإدارة على المجلس العام أنظمة مالية تتضمن أحكاما تحدد:

_ جدول المساهمات يخص توزيع المصروفات المنظمة على أعضائها .

_ الإجراءات التي تتخذ بشأن الأعضاء الذين يتأخرون عن سداد مساهماتهم.

يعتمد المجلس العام هذه الأنظمة بأغلبية الثلثين على أن تتضمن هذه الأغلبية أكثر من نصف أعضاء المنظمة و على كل عضو أن يسدد في أسرع وقت مساهمته في مصروفات المنظمة وفقا للأنظمة المالية.

المؤتمر الوزاري: يضم كافة الدول الأعضاء في المنظمة،يعد أعلى سلطة لإتخاذ القرارات ،يعقد اجتماعه مرّة كل سنتين لتمكين المنظمة من تقييم ما تم اتخاذه من قرارات في المؤتمرات السابقة و مدى التزام الدول بتنفيذ التوصيات و القرارات من جهة و من جهة أخرى اتخاذ قرارت جديدة وفقا للمستجدّات.

المؤتمر الأوّل: انعقد بسنغافورة خلال الفترة من 9 الى 13 ديسمبر 1996 كان يهدف إلى تقييم تطبيق إتفاقيات الأوروجواي على أرض الواقع تقرّر بشأنه إنشاء ثلاثة أفواج عمل لمواضيع جديدة : التجارة و الإستثمار ،التجارة و المنافسة ،شفافية الأسواق العامّة.

- *المؤتمر الثاني:* إنعقد بمدينة جنيف السويسرية بين 18 و 20ماي1998 ،تطرّق إلى ثلاثة إتفاقيات متعلّقة بالإتصالات ،الخدمات المالية ،تكنولوجيا الإعلام ،كما تم إبرام إتفاق مؤقت خاص بالتجارة الإلكترونية من خلال إعفائها من الرسوم الجمركية.

المؤتمر الثالث: انعقد بمدينة سياتل الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 30نوفمبر إلى3 ديسمبر من سنة 1998 كان يهدف إلى محاولة تجديد معالم النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف و تقييم أداء المنظمة خلال الخمس سنوات الماضية و التنبّؤ بالمستقبل الخاص بها ،غير أن البيئة الإقتصادية العالمية و المواقف المسبقة للبلدان الأعضاء المشاركة في المؤتمر و التحرّكات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية حال دون الوصول إلى الهدف المسطّر و كان السبب في فشله.

المؤتمر الرابع : انعقد بالدوحة في الفترة ما بين 9 إلى 14 نوفمبر من سنة 2001 بمشاركة كافة الدول الأعضاء البالغ عددهم 137 دولة ،يهدف لمحاولة التضييق و القضاء على الخلاف الناشئ بين الدول الأعضاء المرتكز أساسا على تضارب مصالحها التجارية و إيجاد الحلول و الترتيبات اللازمة لإنقاذ مستقبل النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف .ساهم هذا المؤتمر في مناقشة بعض المواضيع التي لم تتناولها المؤتمرات السابقة بالقدر الكافي :_ المواضيع المتعلقة بدراسة علاقة الإستثمار بالتجارة .

_ المواضيع المتعلقة بدراسة علاقة سياسة المنافسة بالإستثمار .

_المواضيع المتعلقة بالمشتريات الحكومية .

_المواضيع المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية .

_المواضيع المتعلقة بالتجارة و التنمية في البلدان أقل فقرا .

_كما ظهرت محاولات لإدراج النفط في المفاوضات التجارية .

المؤتمر الخامس : انعقد في مدينة كانكون المكسيكية في الفترة الممتدة ما بين 10-2003/09/14 يعتبر امتدادا لما خرجت به جولة الدوحة من قرارات .

شاب هذه الجولة الإخفاق لغياب رؤية موحّدة لأهمّ القضايا التي تركّزت حولها المفاوضات من أهمّها :- المفاوضات في المجال الزراعي ،-توسيع مجال المفاوضات إلى القضايا الجديدة أو قضايا مؤتمر سنغافورة (الإستثمارات –المنافسة ...)،-المعاملة الخاصة و المميزة للدول النامية .

المؤتمر السادس: انعقد بهونكونج خلال الفترة الممتدة من 13إلى 18 ديسمبر 2005.

المؤتمر السابع : انعقد بجنيف بسويسرا يمتدّ من 30 نوفمبر إلى 02 ديسمبر 2009 موضوعها يدور حول :"المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري متعدد الأطراف و البيئة الإقتصادية العالمية الحالية".

من بين مواضيعه معالجة محتويات جولة الدوحة المتعلقة بالمجال الزراعي ،كيفية دخول السلع الغير زراعية إلى الأسواق العالمية و تخفيض الحقوق الجمركية و الحواجز غير جمركية ،الخدمات ،و القواعد المتعلقة بنصوص ضدّ الإغراق ،الدعم،الحقوق التعويضية و الإتفاقيات الجهوية التجارية .

أيضا المواضيع المتعلقة بالملكية الفكرية ،التجارة و البيئة ،تسهيل التبادلات التجارية ،المعاملة الخاصة و التفضيلية ،التجارة الإلكترونية و التجمعات الدولية .

المؤتمر الوزاري الثامن : بجنيف من 15 إلى 17 ديسمبر 2011 تضمنت 3 حصص من العمل منها التجارة و التنمية ،برنامج الدوحة من أجل التنمية ،أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف و المنظمة العالمية للتجارة.عرف المؤتمر إنضمام كل من روسيا ،جزيرة الساموا و مونتينيغرو.

المؤتمر الوزاري التاسع : في بالي الأندنوسية الممتدة من 03 إلى 07 ديسمبر 2013 لتبني عدّة قرارات متعلّقة بتبسيط التجارة ،منح الدول السائرة في طريق النمو للايجابيات المتعلقة بضمان الأمن الغذائي.تمّ تبنّي اليمن كعضو في المنظمة .

المؤتمر الوزاري العاشر: في نيروبي بكينيا من 15-19 ديسمبر 2015 تم تبني فيها عدة قرارات منها المتعلقة بالفلاحة، القطن و أسئلة تخص الدول الأقل نموّا.

المؤتمر الوزاري الحادي عشر: في بيونس إيرس من 11-14 ديسمبر 2017 ليدرس عدة قرارات منها المتعلقة بدعم الصيد البحري وإعداد برامج كبرنامج العمل حول التجارة الإلكترونية و برنامج العمل حول الإقتصاديات الصغيرة كما صدر إعلان بيونس إيرس حول التجارة و المرأة.

تم أثناء هذا المؤتمر تكوين مجموعة عمل حول انضمام السودان الجنوبية إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المؤتمر الثاني عشر: كان من المزمع انعقاده في اسيتانة بكازاخستان في الفترة الممتدة من 8-11/جوان 2020 لكن لم يكتب له ذلك بسبب فيروس كورونا.

طريقة الإنضمام إلى المنظمة :

تعدّ كافة الدول المتعاقدة مع إتفاقية الجات إلى جولة الأوروجواي أعضاء أصليين بالمنظمة العالمية للتجارة.

كما يحق لأيّ دولة أو إقليم جمركي يملك استقلالا ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية وفقا لبروتوكول مراكش و الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف أن ينضمّ إلى هذا الإتفاق.

يتم إنشاء مجموعة عمل تشرف على مسار المفاوضات و تعقد من أجل ذلك عدة جولات ،يكون على الدولة الراغبة في الإنضمام تكوين ملف بخصوص واقعها الإقتصادي و توضيح نظامها و نصوصها القانونية.

إضافة لذلك يمكن للدولة المرشحة للإنضمام مع مختلف الدول الأعضاء إلى أن يتم التوصل لإتفاق حول إلتزامات العضو الجديد.

يتولى المؤتمر الوزاري البت في طلبات الإنضمام بأغلبية ثلثى الأصوات.

أما الإنسحاب فنظّمت ضوابطه المادة 15 ،يصبح ساريا بعد مضي 6 أشهر من تاريخ إيداع الدولة الراغبة في الإنسحاب لإخطار محرّر بذات الموضوع لدى مدير عام المنظمة .

كيفية إتخاذ القرارات :

تتمتع كل دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة بصوت واحد دون وجود حق الإعتراض لأيّ دولة بغض النظر عن المساهمات المالية للدول في ميزانية المنظمة أو حجم تجارتها الخارجية في السوق العالمي ،ما يحقق قدرا ملائما من العدالة و ضمان إستقرارمصالح الدول خاصة الدول الصغيرة أو في طريق النموّ.

تحدد المنظمة أربعة أساليب تصويتية لإتخاذ القرارات:

_ توافق الآراء : يطلق عليه القبول السلبي هي الطريقة الشائعة في إتخاذ القرارات .

_ الأغلبية : تستخدم للبتّ في كافة القرارات التي يتخذها المؤتمر الوزاري و المجلس العام .

_ أغلبية3/4: هذه الطريقة تستدعي موافقة عدد أكبر من الأعضاء لتمرير القرارات بهدف الحفاظ على إستقرار أحكام الإتفاقيات وحسن سير أعمال المنظمة .

يقتصر استخدامه للموافقة على تفسير محدد لأحكام الإتفاقيات أو للموافقة على طلب الإعفاء المؤقت .

_ أغلبية الثلثين : حددت المادة 10 الحالات التي يتم اللجوء فيها إلى هذه الأغلبية :

المادة 09 من اتفاقية إنشاء المنظمة .

المادة1/2 من اتفاقية التجارة و الخدمات، و المادة4 من اتفاقية الملكية الفكرية.